

الفصل الثالث

التعليم العالي في متناول الجميع
الاستجابة لتكاليف التعليم العالي الأخذة في الارتفاع

M.lee Upcraft

مركز دراسات التعليم العالي. جامعة ولاية بنسلفانيا.

الفصل الثالث

التعليم العالي في متناول الجميع

الاستجابة للتكلفة المرتفعة

تقديم

الاستطاعة Affordability: (جعل التعليم العالي ميسوراً) لها وجهان:

الأول:-

أن تكاليف التعليم العالي يجب أن تكون في متناول الطلاب، لذا من الضروري ألا نخاطر بتصاعد فاتورة التعليم، بحيث يتم استبعاد الطلاب لعدم استطاعتهم تحمل نفقات تعليمهم، وإلا كان على الطلاب اختيار الكلية على أساس تكاليفها ليس إلا.

وهناك دليل ملموس على أن تكاليف الدراسة بالكلية قد تفوق قدرة الطالب على الدفع أو تحمل نفقات تعليمه أو على الأقل تؤثر في عملية اختياره لكليته، أو توقيت تخرجه منها.

الثاني:-

أن الزيادة المستمرة في تكاليف التعليم العالي (سواء كان لها ما يبررها أم لم يكن لها ما يبررها) أصبحت حقيقة واقعة،

وأخيراً أدركت مؤسسات جامعية كثيرة أنها تعرض نفسها لخطر جسيم أي تطلب أسعاراً عالية للتعليم فوق الحد، فجسدت رسالتها، لذا تتجه بتفكيرها إلى داخلها لحساب فرص الإدخار.

وغالباً ما تأتي شئون الطلاب في المرتبة العليا في البرامج والخدمات إلى حد لا يمكن فيه التقليل من شأنها أو إغفالها.

ومأزق شئون الطلاب يشكل صعوبة. فمن جهة يتعين علينا أن ندعم جهود المحافظة على تكاليف تعليم جامعي بأسعار مناسبة لأنه كلما تصاعدت النفقات التعليمية، تأثرت فرصة الحصول على تعليم جامعي تأثراً سلبياً.

ومن جهة أخرى سيكون لتخفيض النفقات الخاص بالجامعات تأثيرها السلبي الكبير على الخدمات والبرامج الطلابية وخاصة في حالة التنافس للحصول على موارد لمواجهة الجانب الأكاديمي للمؤسسة الجامعية.

فهل من وسيلة للخروج من هذا المأزق من شأنها أن تحفظ حق الطالب في الحصول على تعليم عالٍ، وتبقى على الكيف والكم للخدمات والبرامج الطلابية، وتضمن سلامة ووحدة تعلم الطالب داخل الفصل وخارجه؟

استطاعة الطالب *Student Affordability*:

جعل التعليم الجامعي أكثر يسراً على الطالب : كيف ؟

يوافق الجميع على أن تكاليف الحصول على تعليم فوق الثانوية العامة، في السنوات العشرين الأخيرة قد ارتفعت بصورة دراماتيكية (تثير الاحتمالات المفاجئة).

وكمثال: وفقاً لتقرير اللجنة الوطنية حول تكاليف التعليم العالي (1998)

National Commission on the cost of higher Education (1998)

منذ أوائل الثمانينيات ومصروفات التعليم الجامعي أخذت في الارتفاع سنوياً بمقدار الضعف أو بنسبة ثلاث مرات من معدل التضخم في الفترة ما بين 1981 و 1995. فقد زادت مصروفات التعليم بنسبة 234% في الكليات ذات الأربع

سنوات، بينما زاد، في نفس الوقت، متوسط دخل الأسرة بنسبة 82%، وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك The Consumer price Index بنسبة 74% فقط.

وبالإضافة إلى ذلك تقدر الفاتورة النمطية فيما يتعلق بالتعليم، والرسوم، والغرفة المفروشة، والأكل، والكتب، والنفقات الطارئة في تلك المؤسسات العامة بحوالي عشرة آلاف دولار. (Time Magazine, 1998)، مما يستنزف 23% من دخل الأسرة الأمريكية.

وهذه المشكلة لا تقتصر على المؤسسات العامة ففي مؤسسة مرتبطة بـ Ivy League كانت مصروفات التعليم 3790 دولاراً عام 1976، صارت 21130 بعد ذلك بعقدين من الزمان أي بزيادة نحو ستة أضعاف. (Larson, 1997).

وعلى نحو مؤكد، بحلول عام 1997 كان قد إنخفض بصورة عملية متوسط الزيادة إلى أكثر من 5%، وقامت فعلاً قلة من المؤسسات بتخفيض نفقات التعليم بها، ولكن الضرر كان قد حل. (Time Magazine, 1998).

واستجابة إلى تقرير اللجنة الوطنية بشأن نفقات التعليم الجامعي، قام أعضاء الحزب الجمهوري بمجلس النواب الأمريكي باتخاذ توصية نحو إجراء تغييرات عاجله وأساسية. فقد أوصوا بأن تقوم الكليات بمضاعفة جهودها لاحتواء تلك التكاليف وتخفيضها، كذلك ضرورة تزويد الأسر الأمريكية بأفضل المعلومات، ومواجهة موضوعات الإنتاجية ومدة شغل الوظائف، والشراكة في المرافق والخدمات، وإلغاء البرامج غير الفعالة والزائدة عن الحاجة، كما أوصوا بتحديث نظم تقديم المساعدات المالية للطلاب، وتخفيض غرامات التخلف عن سداد الطلاب للقروض، وتتبع تكاليف الدراسة الجامعية سنوياً.

وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي، ثمة إستراتيجيات يستخدمها الطلاب والأسر للتعامل مع هذا الارتفاع. وهذه الاستراتيجيات تتضمن حوافز ترعاها الحكومة من أجل تشجيع الأسر على الادخار المبكر من أجل تدبير نفقات تعليم جامعي لابنائهم، وبرامج تنظيمية جامعية (مثل خطط تعليمية مدفوعة ومقدما وتتجمد مصروفات التعليم عند المستويات الراهنة)، وبرامج قروض التسليف على المستويين الفيدرالي والولاية وغيرها من المساعدات المالية

وقد تم في عام 1996-1997- حسبما ذكر مجلس الجامعات- إنفاق ما قيمته 55.7 بليون دولار كمساعدات طلابية بما يقدر بنحو 54% من القروض الفيدرالية، 19% منها كانت منحةً من المؤسسات، 15% كانت منحةً من الحكومة الاتحادية ومن حكومات الولايات (Cabrera, 1998) واليوم لا بد أن يهرول الطلاب نحو صفقة المساعدة المالية والتي يتسم الحصول عليها بالصعوبة والتعقيد، فاصبح الطلاب اكثر اعتماداً على القروض اكثر من أي وقت مضى.

ما هو الدور الملائم لشئون الطلاب للتعامل مع هذا الشأن (ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي)؟ ثمة اختيارات عديدة :

1- تزويد الطلاب أسرهم بأفضل المعلومات عن التكاليف الحقيقية للتعليم بكلية معينة وذلك قبل قيد أسمائهم ضمن طلابها:

فكثيراً لا يأخذ الطلاب بواقع الأمور بشأن المال الذي يحتاجونه لمواصلة

الدراسة بكلية ما. وعلينا أن نتأكد أن اختيار الطالب لتلك الكلية قائم على ملاءمة جيدة بين تكلفة الدراسة بها والقدرة على تحملها.

2- تعزيز النصح والإرشاد بشأن المساعدات المالية لضمان أن يحصل الطلاب وأسرهم على صفقات مساعدات مالية تناسب احتياجاتهم:

فمعظم الطلاب الجامعيين يعتمدون على موارد خارجية عنهم وعن أسرهم وحيث أن اللوائح الحالية للمساعدات الطلابية تتسم بالتعقيد وكثيراً ما تكون مشوشة للذهن، لذا يجب على الكليات مساعدة الطلاب في تقرير افضل برامج المساعدات المالية لهم وكذلك عليها تعليم الطلاب كيفية إدارة هذا المال (حسن التصرف المالي) أيضاً.

3- تقييم تأثير ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية في التحاق الطلاب وفي اختيارهم للكليات التي يرغبونها، وفي المحافظة على استمرار المقبولين في الدراسة حتى تخرجهم:

وإذ كنا نملك دليلاً يستند إلى التقارير والملاحظات، فأنا في حاجة إلى دليل أكثر تنظيماً (علمي) يقوم على تقييمات ثابتة وصادقة. وبموجب هذا الدليل نقوم بتعديل سياساتنا وممارستنا.

4- توفير خدمات وبرامج طلابية فعالة بالنسبة لتكلفتها كما يستطيع الطلاب تحمل نفقاتها:

ويجب على شئون الطلاب أن تقوم بدورها نحو جعل تكاليف الخدمات والبرامج ميسورة. (سنتناول بعض إستراتيجيات فعالية التكلفة لاحقاً).

5- مناصرة قضية الاستطاعة والدفاع عنها:

كثيراً ما ننظر إلى قبول الطلاب والمساعدات المالية ككيانات منفصلة لا تتعلق كثيراً بالبرامج والخدمات الطلابية المتعارف عليها فكثيراً لا يتم تضمين هذه الوحدات في التقرير المقدم لرئيس شئون الطلاب.

والآن إذا أردنا أن نكون صادقين في التزامنا بمناصرة الطلاب وتأييدهم، فعلى القيام بدور فعال للحفاظ على جعل التعليم ميسوراً في مؤسساتنا التعليمية والتأكيد على ذلك.

شئون الطلاب وتيسير الحصول على التعليم الجامعي

نحن الآن في مأزق وحيرة من أمرنا، إذا نجحنا في مساعدة مؤسساتنا التعليمية في الإبقاء على تكاليف تعليمها ضمن حدود المعقول، كنا كالذي يطعن ثوره برمح (أي يلحق الأذى بمؤسسته)، لأن مواردها قد لا تكفي لتوفير برامج خدمية في الإمكان وذات تكلفة فعالة. وفي الواقع ربما كان علينا - كمشؤون طلابية - أن نحدد هدفاً لأنفسنا بشأن تخفيض أو إلغاء بعض من خدماتنا وبرامجنا، وخصوصاً عندما تقوم أعضاء هيئة التدريس بعمل موازنة للأهمية النسبية لما يقومون به في مقابل ما نقوم نحن به.

ومثل معظم المؤسسات الجامعية الأخرى في طول البلاد وعرضها، كانت الكلية التي انتمى إليها تتردد بين ميزانية الولاية المنتظمة و تخفيضات الميزانية العامة، وصارت فلسفات من قبيل: إنجاز الكثير مع قلة الموارد أو القيام بالقليل على قدر الموارد القليل... الخ

هي فلسفات تشغيل الميزانية على مدى السنوات الأخيرة، وهي ترجع إلى حد ما إلى الضغط المتزايد نحو جعل نفقات التعليم الجامعي في مقدور الطالب أسرته، وحتى يمكن الحفاظ على نسبة القبول بالتعليم العالي كما تدعو الحاجة إلى زيادة موارد الإرشاد بناء على المعطيات الكثيرة حول الزيادة المطردة في عدد الطلاب الذين يعانون من مشكلات خطيرة، لهذا نجد دعوات بتوفير موارد إضافية للتعامل مع حالات تعاطي المخدرات والكحوليات وغيرها...

وهذه مشكلة مدعّمه بالوثائق من أقسام التربية الصحية وملفات مكاتب الانضباط التعليمي.

وأخيراً هناك مطلب بتوفير موارد إضافية للتوسع في برامج القيادة والإشراف والتوجيه بالاشتراك مع الإدارات الأكاديمية المختارة.

وأعتقد أن هذه المقترحات معقولة وغير مبالغ فيها وأنها مدعّمه بالدلائل القوية، وثقتي خصوصاً في برامج القيادة لارتباطها المباشر بالمهام التي تقوم بها عديد من الإدارات غير أني لم أتوقع أن تكون هناك ردود أفعال عدائية، ومن هذه الاعتراضات والشكوك غير الودية ما جاء على لسان عالم أنثروبولوجي:

"في عصر ترتفع فيه التكاليف وتنخفض الموارد، كيف يمكن تبرير إنفاق الموارد على برامج غير أكاديمية تماماً، وخصوصاً عندما تكون وحدة البرامج الأكاديمية مثار تهديد عن طريق إجراءات خفض التكلفة، نحن مؤسسة أكاديمية، برامج علمية وأبحاث وقاعات محاضرات، تعليم وتعلم، دراسة وإجادة لمحتوى المناهج والمهارات، تهيئة الطلاب وإعدادهم لمجالات وظيفية مختارة. فإذا كان الطلاب يعانون من مشكلات أو تعاطيهم مخدرات، .. فليتوقفوا عن ذلك وليحلوا مشاكلهم بأنفسهم، فنحن، قبل أي اعتبار آخر، مؤسسة أكاديمية ولسنا بمعهد لإعادة التأهيل وإذا كنا نملك برامج قيادة وإرشاد وتوجيه، فلنعمل على وضعها في المنهج حيث مكانها الصحيح بدلاً من أن نعهد بها لأفراد غير أكاديميين"

وحقيقة الأمر ليس كل أعضاء هيئة التدريس على مثل هذا الرأي. وتبعاً لذلك فهذه الاستجابة العدائية والمعارضة غير قياسية.

وفى الواقع ثمة رياح استطاعة Affordability Winds قد تبددت هناك مما أسفر عن تنافس قياسي لا يرحم من أجل الحصول على موارد مالية.

وكمثال: يشير تقرير المجلس الأمريكي حول التعليم لعام 1994 إلى أن أكثر من ثلثي المؤسسات العامة في التعليم العالي قامت باتخاذ خطوات جادة نحو تخفيض النفقات، وإلى برامج تحويلية. (El-Khawas, 1994).

وتحت تأثير عقلية "البقاء للأصلح" "Survival of the fittest" التي استمرت في تسعينيات القرن العشرين وما زالت في القرن الواحد والعشرين، هل يمكننا الاستمرار في تدبير المال اللازم لثئون الطلاب، وهل نقدر على الاحتفاظ بتكاليف تعليم في كليتنا في ميسور الطلاب؟

مواجهة الحقائق الخاصة يجعل التعليم الجامعي ميسورا في أيامنا هذه

حيث ظهرت الضغوط لجعل التعليم الجامعي ميسوراً كانت بدايتها بسيطة وقابلة للتدبير. وبطبيعة الحال استجابت المؤسسات الجامعية لأقل تخفيض ممكن في مخصصات ميزانية التعليم 1% أو 2% غير أن هذا نجم عنه تخفيضات مزعجة تكاد تكون غير منطقية في مخصصات الانتقال والسفر، التشغيل، الإمدادات والمعدات. ومع استمرار هذه الإقتطاعات في الارتفاع مع زيادة حجمها، فسرعان ما استنفذت تلك الإستراتيجية السابقة، فإقتطاعات 2% صارت 10%، والإقتطاعات عبر المجلس التعليمي صارت أكثر اختيارية.

وكمثال: إقتطاعات ميزانية إدارية أكبر من إقتطاعات ميزانية أكاديمية.

بيد أن الضغوط ظلت في التصاعد مما تطلب تطوير إستراتيجيات جديدة لمواجهتها والتعامل معها. فالإقتطاعات عبر المجلس التعليمي مهدت الطريق لإقتطاعات اختيارية أو إلى حذف برامج وخدمات. وعندما تصل الإقتطاعات حتى النخاع والإنفاقات لا يمكن إرجاؤها، هنا تطرح مسائل بالغة الأهمية:

1- هل نحتاج حقاً إلى هذه الخدمة أو هذا البرنامج؟

فمسألة الأولوية essentiality أو العنصر الذي لا غنى عنه تعد العامل الحاسم فيما تؤول إليه جهود جعل التعليم الجامعي ميسوراً. فلا بد من تناول مباشر لهذا الموضوع مدعماً بالدليل. ويجب أن نعترف أن بعض خدماتنا وبرامجنا ربما تكون من الأشياء الكمالية التي لم يعد في مقدورنا الإنفاق عليها. ولكن علينا أيضاً أن نحصل على الأسس المنطقية والتعليلات الحقيقية والأدلة القوية على أن خدماتنا الأساسية ضرورية ولا غنى عنها لصالح الطلاب وخير المؤسسة التعليمية. كما علينا إجراء تقييم لحاجات التعليم بما يوضح كيف أن خدماتنا وبرامجنا وبأدنى حد مالي تساعد المؤسسة.

وعلى سبيل المثال: لا يفي فقط برنامج اتحاد طلابي جيد بحاجات الطلاب بل يعمل أيضاً على تعزيز تدفق إيراد مالي (دخل) للمؤسسة.

2- ما هو الدليل، إن وجد، الذي يثبت أن هذه الخدمة أو هذا البرنامج فعالاً؟

إن موضوع الفعالية effectiveness يلزم منطقياً مسألة الجوهرية (الأساسية) المشار إليها سابقاً. إذا كان البرنامج أساسياً فهل هو أيضاً فعالاً؟ وهل ينجز ما نرمى إلى تحقيقه؟ وما هو الدليل المتوفر لدينا الذي يبرهن على فعاليته؟

وربما تكون شئون الطلاب أكثر عرضة للانتقاد بالنسبة لهذا التساؤل نظراً لأن جهود تقييم مخرجاتها تكون في الأغلب كيفما إتفق على أحسن تقدير أو ليس لها وجود على أسوأ تقدير.

حقاً إن تقييم المخرجات (أى محاولة توضيح وجود علاقة فيما بين تدخل عمدي (مقصود) وبين مخرجات طلابية مقصودة أو مطلوبة) أمر من العسير

أجراؤه، بيد أنه كذلك على جانب كبير من الأهمية. لذلك لابد من إجراء هذا التقييم إذا كان علينا مواجهة التحديات في المستقبل تجاه جعل التعليم الجامعي ميسوراً.

3- هل في مقدور شؤون الطلاب توفير هذه الخدمة أو هذا البرنامج بوسيلة أكثر فعالية من ناحية التكلفة؟

فعلينا بالتأكيد أن نتناول بصدق مسألة الكفاءة efficiency . فرما هناك بعض البرامج والخدمات التي قد تكون أكثر كفاءة مع أفضل الموارد ومع أحسن إدارة للأفراد.

*والمبدأ الأساسي هنا هو الاحتفاظ بهيئة من المتخصصين مسئولة عن التشغيل سريع الإنجاز (كفاء)، ومجردة من العوائق الروتينية، وتتولى الإدارة بأساليب فعالة بالنسبة للتكاليف. فالإدارة غير السليمة كأنها تخفيض للميزانية.

*وبالمثل ثمة تداخل وتكرار قد يوجد في وظائف شؤون الطلاب، أو بين شؤون الطلاب وغيرها من وحدات المؤسسة الجامعية. وإذا كانت فكرة إعادة التنظيم هي فكرة قديمة ومبتذلة، والتي قد تتوسع أحياناً في النفقات بدلاً من تخفيضها، والتي كثيراً ما تكون محفوفة بتعقيدات سياسية، إلا أن إنجازها على نحو صحيح يمكننا من تحقيق فعالية أكبر تتناسب مع التكلفة.

*وهناك سبيل ثالث لإحراز أقصى كفاءة وهو في الاعتماد الأقل على جماعة موظفين دائمين (متفرغين طول الوقت) والاعتماد الأكثر على جماعة موظفين غير دائمين (بعض الوقت أو مؤقتين).

وهذه الإستراتيجية تؤدي في الواقع إلى تخفيض الإنفاق، نظراً لأن جماعة الموظفين غير الدائمين والمؤقتين يتلقون (أو لا يتلقون) مزايا إضافية، كما أن

المقابل المادي الذي يحصلون عليه هو بطبيعة الحال أقل مما يحصل عليه الموظفين الدائمين.

والمظاهر السلبية لهذه الإستراتيجية ليست بقليل، فثمة استمرارية أقل للخدمات المقدمة للطلاب، كما أن نوعية الخدمات قد تتعرض للشبهة إذا استخدم فيها موظفون أقل كفاءة، وهناك أيضاً قضية أخلاقية في استخدام موظفين غير دائمين، ولبعض الوقت، للقيام بعمل يقوم به عادة موظفون دائمين، وذلك دون تعويض مادي مقسط ومنصف.

***وسبيل رابع لتحقيق أعظم كفاءة** هو في تخفيض عقود جماعة الموظفين المتفرغين حتى تتفق مع مدة بقاء الطالب بالكلية. والإستراتيجية المعهودة هنا هي في تخفيض عقود هؤلاء الموظفين من 12 شهراً إلى 11 شهراً أو 10 أشهر أو 9 أشهر.

ومن خلال هذه الإستراتيجية يمكن توفير قدر ملحوظ من المال. إلا أن الإجابة بشأن مدة العقود تقرر هيئة الأساتذة بالكلية " نحن لا نتلقى أجراً خلال الصيف، فلماذا لا ينبغي ذلك لشئون الطلاب " والمظهر السلبي المؤكد لتخفيض مدة العقود حتى تتفق مع زمن حضور الطلاب (أو العام الدراسي) هو في إهمال وتجاهل زمن التحضير والتخطيط، أي تجاهل العنصرين الأساسيين واللازمين لتشغيل معظم الخدمات الطلابية.

4- هل في مقدورنا تقديم هذه الخدمة أو هذا البرنامج على أساس محدود أكثر فأكثر؟

ومسألة الحد (المحدودية) هذه تتناسب كثيراً الإجابة النموذجية على

موضوع الاستطاعة / المساءلة affordability/accountability .

ولعل خير مثال لذلك ما حدث مع خدمات الإرشاد السيكولوجي على مدى العشرين عاماً الماضية. فمراكز الإرشاد الشاملة التي كانت تعمل بلا قيود وتقدم خدماتها بلا حدود، قد تراجعت إلى عمليات محدودة إلى أبعد حد بالتركيز على التدخل في حالات الأزمة، وعلاجات قصيرة الأمد، والسيطرة على حالة.

ونفس الموقف هذا ينطبق على كثير من الخدمات الطلابية الأخرى.

وثمة إستراتيجية أخرى تقوم على التحديد، وهي الحد من أوقات تقديم الخدمات إما بعدد الساعات في اليوم أو فيما بين فصول السنة الدراسية الجامعية أو في فترة الصيف. ومما يؤسف له أن الطلاب قد يحتاجون لخدمات وبرامج أثناء ساعات المساء، أو في الأوقات التي لم يتم تسجيلهم فيها بعد.

والتحدي أمام هذه الإستراتيجية، بطبيعة الحال، ليس في عملية التحديد أو التخفيض إلى حد التعريض الكامل بوحدة وسلامة ما تقدمه من برامج وخدمات أو في تعريض طلابها لخطر جسيم.

5- هل يمكن تطوير موارد إيرادات أخرى لتدعيم هذه الخدمة أو هذا البرنامج؟

ثمة اختيارات عديدة للتفكير ملياً في هذه المسألة، التي تتمثل في مضاعفة أو استبدال تقسيم حصص المؤسسة من العملة الصعبة.

أولاً: -

رسوم إلزامية يدفعها كل الطلاب المسجلين بالكلية مقابل خدمات تقدم لهم ومن هذه الرسوم: رسوم الأنشطة الطلابية، رسوم الخدمات الصحية، رسوم الإرشاد والتوجيه.. وإذا كانت هذه الإستراتيجية تضمن تدفق إيرادات ثابتة فإنها تفرض على الطلاب أن يدفعوا في مقابل خدمات لا يستفيدون منها.

ثانياً:-

رسوم اختيارية في مقابل خدمات اختيارية بناء على حالة الطالب، كرسوم مقابل كل كشف طبي وخدمات صحية، أو رسوم لكل جلسة خدمات إرشادية، أو رسوم توصيله كمبيوتر في غرفة الإقامة.

وإذا كان الأساس المنطقي لذلك هو أن الطلاب الذين يستخدمون هذه الخدمات هم الذين يجب أن يطلب منهم فقط الدفع مقابل تلك الخدمات، فإن هذه الإستراتيجية تثير مسألة الحصول على الخدمات بالنسبة للطلاب الذين في أمس الحاجة إليها ولكنهم ليسوا قادرين مادياً.

ومورد الإيراد الثالث هو المنح التي تقدمها مصادر اتحادية (فيدرالية) أو على مستوى الولاية أو خاصة. وهناك فائدة أو مصلحة جديرة بالاعتبار في الانتفاع بهذه الموارد الخارجية فقد توفر إغاثة رائعة مؤقتة بالقياس إلى عجز الموازنة.

ومن المظاهر السلبية لمورد الإيراد الثالث تتمثل في أنه ليست كل وظائف شؤون الطلاب ذات أهلية أو صلاحية بالنسبة للمنح الخارجية، وعندما تنفذ هذه المنح، تطفو مشكلة الميزانية على السطح من جديد دائماً تقريباً.

وثمة موارد إيراد لها صلة بالموضوع وله تقريباً نفس المزايا ونفس المظاهر السلبية الملازمة للمنح ويتمثل في الأموال التي تجمع من جهود تنمية.

وثمة مورد رابع يطلق عليه مراكز الربح Profit centers التي تنتج إيراد من المجتمع الجامعي بأكمله وليس فقط من الطلاب. وهناك أمثلة عديدة لذلك اعتماداً على المؤسسة التعليمية الجامعية: فقد تقوم شؤون الطلاب بتقديم خدمات شاملة للكلية، تنتج إيراداً أو دخلاً مالياً مثل الخدمات السمعية البصرية، خدمات النسخ، الطبع، خدمات تقديم وجبات غذائية، مستحضرات طبيه، خدمات خاصة

بالاختبارات والامتحانات، تحصيل غرامات أو رسوم وقوف السيارات وحركة المرور، وغيرها من الخدمات.

وأن الدخول في مشروعات تدر ربحاً يكون محفوفاً بالمخاطر (فقد تولد عجزاً ولا تدر ربحاً)، كما أن الشروع في هذه الخدمات أو الإمساك بها قد يكون صعباً من الناحية السياسية، حيث أن كل فرد آخر يتطلع كذلك إلى الحصول على إيراد. ومع كل فإن مراكز الربح تلك توفر خياراً آخر للتعامل مع قضية جعل التعليم الجامعي ميسوراً.

6- هل يمكن تقديم هذه الخدمة أو هذا البرنامج خارج الكلية؟

إن مسألة تحويل الخدمة أو البرنامج خارج الكلية كمورد خارجي out sourcing تستحق النظر وإن لم تكن بالتأكيد فكرة جديدة. فتقديم أطعمة خارج الكلية، للحصول على إيراد، في غرف إقامة الطلاب والاتحادات الطلابية قد كانت بالإجراء المقبول لسنوات، ولكن حديثاً ظهرت خدمات تقدم خارج الحرم الجامعي كمورد خارجي مثل خدمات الإرشاد، والخدمات الصحية وخدمات الإقامة والسكن وخدمات التوظيف...

ولكن يجب تناول مسألة التحول إلى مورد خارجي بكثير من الحذر، فهذه المسألة إذا كانت تبدو ذات طبيعة نفعية وفعالة من ناحية التكلفة حتى نطلب من المجتمع المحلى أو وكالة أخرى أن نقدم لها خدمة خاصة أو برنامج معين، إما في داخل الكلية أو خارجها، فإنه أحياناً لا تتحقق المنافع المقصودة، إذن لا بد من تسليط الضوء على الجودة والخدمة ورضاء العميل والتكلفة وغيرها من العوامل قبل تحويلها إلى مورد خارجي، كذا متابعتها بعناية بعد ذلك.

فإذا أردنا أن نبقي أزمة الاستطاعة the affordability crisis حية، يلزم أن تكون شئون الطلاب قادرة على التعامل مع هذه المسائل من أجل المحافظة على إمكانية حصول الطالب على تعليم جامعي في المقام الأول، كذلك الحفاظ على سلامة وكمال جودة خدماتها وبرامجها في المقام الثاني. وبدون هذا النوع من الجهد سوف تتضرر الخبرة الطلابية وبالتالي تعلم الطالب ونجاحه الشخصي.

ولكن كيف ننجز هذه العملية؟

مفاتيح النجاح لجعل التعليم ميسورا :

إن هناك على الأقل أربع إستراتيجيات لمواجهة التحدي أمام الاستطاعة (جعل التعليم ميسوراً) في القرن الحادي والعشرين.

الإستراتيجية الأولى:

أيا كان ما نقوم به فيجب أن يرتبط ذلك بتعلم الطالب والمهمة الأكاديمية التي تضطلع بها الكلية. وإذا كان يعتقد أيضاً أن نمو الطالب هدف مرغوب فيه، وأنه كثيراً يرتبط بنجاح الطالب أكاديمياً من وجهة نظر الاستطاعة وإدارة الموارد، إلا أنني أنضم إلى الرابطة الوطنية لمديري شئون الأفراد لعام 1987، حول منظورها الخاص بشئون الطلاب حيث من خلاله يتم تعريف وتحديد الافتراض الأول الذي مفاده أن المهمة الأكاديمية للكلية تأتي أولاً وقبل أي شئ وحسب ما جاء في تقريرها: "

على الكليات والجامعات أن تنظم أنشطتها الأولية حول الخبرة الأكاديمية، المنهج، المكتبة، قاعات المحاضرات، المعامل، ولا ينبغي على شئون الطلاب أن تنافس أو تقوم مقام العمل الأكاديمي. وبوصفها شريكاً في العمل التعليمي تعمل على تعزيز المهمة الأكاديمية ودعمها.

وبعبارة أخرى أن ما نقوم به كشئون طلابية، يجب أن يؤدي إلى الإسهام بطريقة ما في نجاح الطالب أكاديمياً بحسب تعريف وتحديد الإنجاز الأكاديمي والإصرار على التخرج. ومن حسن الحظ أن ما نقوم به شئون الطلاب مدعم بدليل ملموس، ويرتبط نشاطها في الواقع ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بتعلم الطالب وتحصيله الأكاديمي واستمراره في الدراسة

(Pascarella & Terenzini, 1991, Kuh et al, 1994, and many others)

والاضطلاع بعملانا هذا يعتبر النقطة الرئيسية على نحو جازم، بالنسبة للتنافس على الموارد المالية

الإستراتيجية الثانية:

يجب أن يتوافر لدينا البيانات التي تثبت صحة خدماتنا وبرامجنا، وذلك لمواجهة الضغوط القومية والمحلية وكمثال جاء في تقرير المدونة التاريخية لتقويم التعليم العالي عام 1997.

أن واحد وعشرين ولاية كانت قد طورت سياسات الموازنة بما يضيّق الاعتمادات المقدمة لمؤسسات عامة بعينها بالنسبة لمدى نجاحها في الوفاء بأهداف معينة قابلة للقياس.

وإنما يمكننا أن نحافظ على مواردنا ونعززها بأن يتوفر لدينا برنامج تقييم شامل. ووفقاً لما ذكره Upcraft and Schuh, 1996، علينا أن نقوم بشكل منهجي منظم بجمع البيانات حول استفادة الطلاب من البرامج والخدمات، وأن نجرى دراسات حول حاجات الطلاب ورضائهم، وأن نجرى تقييماً لثقافة المؤسسات التعليمية ومناخها بموجب معايير الأداء المقبولة وطنياً.

ومن الأهمية بمكان إجراء دراسات توضح العلاقة بين ما نقوم به وما نستهدفه وأيضاً المخرجات المرغوبة. وبطبيعة الحال لا يضمن التقييم توفير موارد كافية ولكنه قد يقطع بنا شوطاً بعيداً نحو هذا الهدف.

الإستراتيجية الثالثة:

يجب أن نقيم الدليل على أهميتنا - كشئون طلابية - للمجتمع الجامعي بأكمله، فلا يكفي أن نظهر ارتباطنا بالعمل الأكاديمي دون أن نبرهن على أننا نعمل لصالح الطلاب، فنحن أيضاً نقدم خدمات أساسية، هي في الغالب مستقلة عن الوظائف التعليمية، ولولاها لا تستطيع الكلية أن تقوم بعملها على النحو الأكمل ومن بين هذه الخدمات: المساعدة المالية، خدمات الطعام، الأمن والأمان، تسجيل الطلاب وقبولهم وإسكانهم...

ولعل الأكثر أهمية أن نكون على مهارة سياسية بكل ما في هذه الكلمة من معنى إيجابي. فوضع الميزانية هو عملية تقوم بها جماعة من الأفراد في المقام الأول، بالاعتماد الشديد على أولئك الأفراد المسيطرين تماماً على كل ما يخص الشئون المالية مثل رئيس الموازنة، الرئيس الأكاديمي، أعضاء هيئة التدريس ، أو لجنة الميزانية الممثلة لكل أولئك الأشخاص.

لذا فإن الخطوة الأولى هي التعرف على أولئك الأفراد الذين يقررون مصيرنا في نهاية الأمر، وعلينا أن نتأكد أنهم باستمرار يشيدون بإنجازتنا والدليل على فعالية ما نقوم به، كما يجب أن يتفهموا أهمية شئون الطلاب بالمؤسسة ودورها في نجاح الطالب أكاديمياً. وهذا يعني ذهنياً أن على شئون الطلاب أن تتوصل إلى اتخاذ قرار على أعلى المستويات وأن تشارك في عملية صنع القرار.

والخطوة الثانية هي أنه لا بديل عن الاتصالات الرسمية بأعضاء هيئة

التدريس، فلا شئ يحشد جهودهم لحماية مصالحهم المقررة أكثر من أزمة ميزانية a budget Crisis ففي هذه الأوقات الحرجة ينبغي عليهم أن يتعرفوا ويفهموا الدور الحيوي الذي تقوم به شئون الطلاب بالنسبة لعملمهم وفي نجاح الطالب أكاديمياً. وما يقومون به من دفاع ومناصرة لشئون الطلاب بتأييد في أغلب الأحيان بمشاركتهم في الخدمات والبرامج التي ترتبط بخبرات الطالب في الفصل وخارجه. وهم لا يستطيعون فقط إبلاغ زملائهم بالدور الحاسم لشئون الطلاب في مساعدة الطلاب على النجاح الأكاديمي بل يقومون أيضاً بتقديم دعمهم ومساعدتهم للحفاظ على الموارد الخاصة بالبرامج والخدمات الطلابية وتعزيزها.

والخطوة الثالثة:- هي أن بناء دعم سياسي من أجل تخصيصات الميزانية

هو جهد مستمر طوال العام. فنحن ننهمك في مجادلات سياسية أكثر مما يجب عندما يقترب وقت المشادة حول الميزانية السنوية لشئون الطلاب، بدلاً من النظر في تأمين موارد كافية كعملية مستمرة.

ولا يعنى هذا العمل من خلف الستار (من وراء الكواليس) ومع الناس المهمين بطريقة غير رسمية فحسب، بل يعنى أيضاً العمل بطريقة مرئية واضحة ويجب أن يكون صوتنا مسموعاً باستمرار وبفاعلية لكل من يبيت في موارد الشئون المالية بالمؤسسة، وذلك بصورة علنية أو من خلف الستار، بطريقة رسمية أو غير رسمية.

التحدي المستقبلي

أعتقد أن قضية الإستطاعة (أي جعل التعليم الجامعي ميسوراً) ظهرت لتبقى، فستظل قائمة وستواصل تكاليف التعليم الجامعي ارتفاعها (وإن لم يكن عند معدلات أقل دراماتيكية وأكثر اعتدالاً).

زد على ذلك أنني لا أرى نهاية قريبة بشأن الضغوط لتبرير ما نقوم به (كشئون طلاب) من عمل ولماذا وكيف؟، والأكثر أهمية كيف ندفع أو نتحمل النفقات بأساليب تبقى التعليم الجامعي ميسوراً أمام الطلاب؟

وعلينا أن نواجه تحديين خاصين بموضوع الاستطاعة:

الأول: كيف نبقى على تكاليف الدراسة بالكلية معتدلة؟

والثاني: كيف نحافظ على سلامة ووحدة خدماتنا وبرامجنا الأكاديمية والطلابية؟

تساؤلات بحثية .. ورؤى مستقبلية

حول موضوع الاستطاعة :وكيفية الاستجابة لتكاليف التعليم الجامعي الآخذة في الارتفاع.

(مركز تعليم الدراسات الجامعي جامعة بنسلفانيا M. Lee Upcraft)

1- ما هو تأثير تكاليف التعليم الجامعي الآخذة في الارتفاع في عملية قيد وتسجيل الطلاب؟

2- هل تؤثر تكاليف التعليم الجامعي الآخذة في الارتفاع في عملية اختيار الطلاب للكلية الجامعية؟

3- هل تؤثر تكاليف التعليم الجامعي الآخذة في الارتفاع بصورة تفاضلية على أساس العرق / الإثنية، النوع، السن، حالة العجز، أو غيرها من السمات الطلابية؟

- 4- على أي أساس يتم تحديد حاجة الطالب إلى برنامج أو خدمه؟
- 5- ما هي معايير تحديد فاعلية برنامج أو خدمة مقدمة للطالب؟
- 6- على أي أساس يتم تحديد فاعلية التكلفة لبرنامج أو خدمة مقدمه للطالب؟
- 7- على أي أساس يتم تحديد الوسائل البديلة لتمويل وتقديم البرامج والخدمات الطلابية (مثل رسوم خدمات أو إيراد خارجي)؟
- 8- ما هو تأثير الحد من (تقليل) خدمة أو برنامج الطالب في تعلم الطالب وإستمراره في التعلم؟
- 9- ما هي الوسائل الفعالة لتبرير خدماتنا وبرامجنا للجمهور المستهدف مثل: المديرين، أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، المجالس الإدارية، الطلاب، وغيرهم من عناصر مؤثرة؟

References

- Cabrera, A. F., "Estimated Student Aid by Source, 1996-97." University Park, PA, Unpublished paper.
- Chronicle of Higher Education Almanac*. (1997, August 29), Volume XLIV.No. 1,p. 12.
- Citizens for Responsible Education Reform (1998). Washington, DC: *National Commission on the Cost of Higher Education*.
- El-Kjiawas, E. (1994). *Restructuring initiatives in public higher education: Institutional responses to financial constraints*. Research Briefs, vol. 5, no. 8. Washington, DC: American Council on Education.
- Kuh, G. D., Branch Douglas, K., Lund, J. P. & Ramin-Gyumek, J., (1994). *Student learning outside the classroom: Transcending artificial boundaries*, ASHE-ERIC Higher Education Report No. 8. Washington, DC: The George Washington University, School of Education and Human Development.
- Larson, Erik, "Why Colleges Cost Too Much," (March 17, 1997). *Time*, Vol. 149, No. 11.
- Pascarella, E. T. & Terenzini, P. T. (1991). *How college affects students: Findings and insights from twenty years of research*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Time*, "Can you pay his way through college?" (August 17, 1998). Vol. 152, No. 7.
- Upcraft, M. L. & Schuh, J. H., (1996). *Assessment in student affairs: A guide for practitioners*. San Francisco: Jossey-Bass.